بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

# بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى
اله وصحبه اجمعين وبعد فهذه حواشي على ابن الناظم الشيخ بدر
الدين بن مالك جردت من حواشي نسخة ابن قاسم الصباري
خاتمة المحققين رحمه الله تعالى ونفعنا به امين قوله اسم
جنس الخ اي فهو جمعي قوله واحده كلمة وهي على ثلاثة اقسام فيه
بحث لان قضيته ان الكلمة التي هي واحد الكلم هي احد هذه
الاقسام الثلاثة وفيه نظر لان هذه الاقسام هي المفاهيم
الكلية وواحد الكلم هي الكلمة الجزئية كزيد وعمرو والمعنى
الاعم الشامل للجزئيات والمفاهيم الكلية فواحده اما الكلمة
الواحدة الجزئية او الكلية التي هي احد الاقسام وهي على
التقديرين لا تنقسم الى اسم وفعل وحرف فليتامل سم قوله
وبجملة صفة المركب الخ اي فانه لم يدل بجملته على معنى مفرد
بل مركب قوله فانه دال بجزئيه الخ اي على معنى مفرد اي دال
بكل جزء على معنى مفرد فخرج بقوله على المعنى المفرد بجزئيه لا بجملته
قوله فانه دال بجزئيه على جزء معناه رد بانه مع زيادة دال بجملته
ايضا وليس في الحد انه لا يدل الا بجملته فلو قال كغيره في الحد دال
على معنى مفرد فلا يرد هذا الرد وكتب ايضا اقول عندي ان
هذا الرد سهو لان مقصود الشارح انه لم يدل بجملته على معنى مفرد
بل على معنى مركب وقد اعتبر في الكلمة الدلالة بالجملة على معنى مفرد
فيكون خارجا عن تعريف الكلمة وليس مقصوده نفي الدلالة
بجملته عنه مطلقا بجملته قوله بالجر الخ اريد بالجر اداة الجر
من حرف او غيره رد بجر من ان تقوم والجملة المضاف اليها مع
انها ليست باسم الا ان يراد ان العلامة دخول الاداة من غير حاجة
لاعتبار التاويل فيخرج ما ذكر لاحتياجه للتاويل وكتب ايضا ان



اريد به الاثر المخصوص من حركة او حرف لم ترد الجملة المضاف اليها
ونحو من ان يقوم اذ الجر بهذا المعنى لم يوجد فيما ذكر وان كان
في محل جر ولا يرد ان المبنيات كالضمائر لا تصرف اسميتها على
هذا التقدير الجر اذ كيف انها تصرف بغيره قوله ولما اخذ فذلك
اي شرع قوله تخصصه صفة لازمة قوله المبدل من حرف الاطلاق
وهو الالف والواو واليا المولدات من اشباع الحركة قوله
ياصاح ما الخ اي ياصاحبي وقوله الزرف بضم المعجمة جمع زرافة
من زرف الدمع اذا سال وقوله من طلل ما شخص من
اثار الديار وقوله كالاتحمي نوع من البرود بها خطوط
دقيقة وليست اليافية للنسبة على الاصح وانما هي مثل اليا في قولهم
قصب بردي وقوله انهجن فعل من نهج الثوب اذا بلي وخلق قوله
الروي المقيد بان يكون ساكنا ليس حرف مد قوله نحو قاتم الخ القاتم
المكان المظلم المغبر من القتام بفتح القاف وهو الغبار والاعاق
جمع عق بفتح العين وضمها ما بعد من اطراف المفازة وقوله خاوي
اي خالي والمخترق بفتح الراء مر الرياح قوله الا تنوين الترنم
الخ ظاهره ان هذا المسمى بتنوين حقيقة وليس كذلك فانه خارج
بقوله في التعريف وتسقط خطا قوله لا يكون الا اسما قد تقع
الجملة مفعولا به الا ان يقال مؤوله بالاسم لكنه بعيد في مقول القول
قوله باعتبار مسماه اخرج النسبة الى الشيء باعتبار لفظه كمن حرف
جر وضرب فعل ماض وزيد ثلاثي فلا يختص بالاسم وهو تابع
في ذلك لوالده لكن هذا يخالف ما ذكره والده بقوله وان
نسبت لاداة حكما فابن واعرب واجعلنها اسما قوله حصل
للاسم تمييز يفيد تعليق الاسم بحصل دون مسند كانه لان الفعل
اقوى في العمل وهو الاصل فيه وليلا يلزم الدور لكن يلزم عليه تقديم
معمول الخبر الفعلي على المبتدا ويجاب باغتفاره للضرورة قوله

اعتمادا علي التوقيف نظر فيه المرادي بان الاعتماد علي التوقيف
لا يحسن في مقام التعريف ويرد بان مثل ذلك لا يوثر كما في
الحيثيات واقول وايضا حذف الصلة لا زم علي ما اختاره
المرادي ايضا لان قولنا يقلد الاسم لمسند لا يفيد بمجرد ما المراد
من انه مسند له اي للاسم **قوله** بتا فعلت بفتح التا علي ما اشار
اليه الشارح **قوله** وبتا التانيث الساكنة خرج به المتحركة بحركة
الاعراب فانها تختص بالاسما والمتحرك بحركة بنا فانها تلحق
الحروف كلات وثمت والاسما كلا قوة وهلا تعال والافعال فان
التا في تقوم هند للتانيث الا ان يكون كلامه فيما يلحق الاخر
**قوله** فتحسن في الكلمة الخ اشارة الي انه ليس المراد بقول المصنف
بتا فعلت الخ وجود هذه العلامات بالفعل بل الصلاحية لها **قوله**
ومتى لم يحسن فالكلمة الخ نفي الحسن هنا وفيما ذكره بعد في قط
عن دخول شيء من هذه العلامات علي الكلمة لا ينافي صحة دخوله
عليها كما ذكره بعد في قط بقوله لاستعاله مسندا اليه في المعنى لان
الحسن بالنظر للفظ مع المعنى والصحة بالنظر للمعنى **قوله** ما لم يدل علي
نفي الحرفية قيل حقه ان يقول نفي الحرفية والفعلية والا فكيف يتم
مطلوبه اذ الدليل حينئذ اعم من المدلول واجيب بان الاسم لما كان
هو الاصل والاشرف تعين الحمل عليه عند نفي الحرفية والاولى ان يجاب
بان نفي الفعلية علم من قوله ومتى لم تحسن فقد يقال لو علم نفي
الفعلية بما ذكر لعلم منه نفي الاسمية ايضا فينافي قوله فيكون اسما فليتامل
قوله نحو قط ومثلها ساير الظروف التي لا تتصرف كاذا واذ **قوله** لاستعاله
مسندا اليه في المعنى يمكن حمل كلام المصنف علي ما يشمل ذلك بان يراد
الاسناد اليه ولو بحسب المعنى **قوله** علي ثلاثة اقسام وانما اخر
تقسيمه الي هنا لان المناسب تمييز الاقسام بعضها عن بعض اولا
ثم تقسيمها وبعبارة اخري هذا تقسيم ثانوي فحقه ان يتاخر عن

التقسيم



التقسيم الاول وتمييز اقسامه اذ مجرد التقسيم بدون تمييز الاقسام لا فايدة
فيه فكان التقسيم الاول مستتبعا لبيان علامات اقسامه فلذا قدمها معه
**قوله** اذا دلت الكلمة علي معنى الخ يفيد ان مدلول اسم الفعل معنى الفعل
لا لفظه وكذا قوله اذا رادفت الكلمة وقوله او رادفت ومتى رادفت
**قوله** اي ان الاسم منحصر في قسمين الخ الانحصار مستفاد من كلام
المصنف حيث بين ان المبني ما اشبه الحرف شبها مقربا ثم ذكر ان المعرب
ما سلم من شبه الحرف اي الشبه المذكور فالاضافة للعهد **قوله** وهو ما سلم
من شبه الحرف اي الشبه الاتي وهو التام **قوله** او حرفين ظاهره وان لم يكن
ثانيهما حرف لين ويكاد ان يصرح به قوله الاتي كمن وعن فتامله **قوله** بدليل
قولهم الايدي والدما فرجوع اللام في الجمع يدل علي حذفها من المفرد
**قوله** لازما للفظ او المحل الخ يوخذ من تقريره الاتي ان المراد بالازم
للفظ ان لا يتقيد بمحل مخصوص بل يثبت له نفسه في كل محل كمتى فانها
متضمنة لمعنى الحرف في كل محل وقعت فيه وبالازم للمحل ان يتقيد
بمحل مخصوص كزيد في النداء فانه متضمن معنى الحرف وان لم يناد الا
يتضمنه **قوله** فان كل منادى الخ هذا التعليل يقتضي بناء كل منادى لانه
علل به اللزوم المذكور والذي هو سبب البنا فاقتضى وجود ذلك اللزوم
في كل منادى وانه مبني مع انه ليس كذلك فكان ينبغي ان يبين ذلك
السبب علي وجه يختص بالمنادى المفرد المعرفة **قوله** مما يستعمل ظرفا تارة
وغير ظرف اخرى اورد عليه انه يقتضي ان ما لا يرد الا ظرفا مبني لتضمنه
ما ذكر وليس كذلك واجيب بانه انما يقتضي انه مبني ان تضمن
ذلك اي كما في قط وعوض والا فمعرب وهو كذلك واقول فيه
بظر لان جميع ما لا يرد الا ظرفا لا يكون الا متضمنا لمعنى الحرف
فتضمن معنى الحرف لازم مع ان بعضه مبني كقط وبعضه معرب
كعند فما معنى هذا الجواب نعم ان صح ان كل ظرف معرب غير منصرف
يقبل الجر بعن ونحوها فلا اشكال لانتفاء لزوم التضمن حينئذ **قوله**

في الاستفهام الخ خرج بتقييده اي بالاستفهام والشرط اي الموصوله
وفيها تفصيل ياتي في باب الموصول قوله الي الاسم المعرب خرج نحو اذ
واذا مما يلزم الاضافة الي الجمل فانه لا يخرج عن البنا قوله اما ظاهره
نحو هل قام زيد قوله واما مقدرة كقولنا نعم في جواب هل قام زيد
التقدير نعم قام زيد قوله فبنى الماضي علي الفتح انما بني علي الفتح لانه لو بني
علي الضم اجتمع ضمتان في مثل شرف ولو بني علي الكسر اجتمع كسرتان في
مثل علم وكتب ايضا عليه وظاهره البنا علي الفتح مطلقا فيقدر الفتح في نحو
ضربت وضربوا لكن قوله الاتي وحمل علي نظيره من الماضي الخ يدل علي
بنا الماضي علي السكون اذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك وقياسه البنا علي
الضم اذا اتصل به واو الجمع فيقيد ما هنا بما اذا لم يتصل به شئ من
ذلك قوله ما لا يتصل هو ولا نظيره الخ ضمير هو راجع الي ما وكذا ضمير
ولا نظيره اي من كل ضمير رفع متصل بارز متحرك كنا التكلم والمخاطب
وانما قيدت بمتحرك ليكمل التنظير به لنون الاناث وبنا الفعل معها
علي السكون ولان اتصال الساكن بالفعل لا يوجب بناه كيفعلون قوله
لانها لا تتصرف اي تصرف الافعال قوله ولا يعتقب عليها قد يقال
هذا كاف في البنا قوله بين المعاني المراد المعاني التركيبية دون
الافرادية قوله ما يحتاج الاعراب كالفعل المضارع والاسما حتى يكون
بعضها معربا كالاسما والافعال قوله داخلان في المعرب وانما قال
في المعرب ولم يقل في المبني وان حصل الاخصار به لان الاعراب في
الاسم اصل والبنا لحاق بالاصل اولى قوله بمعنى القابل للاعراب لقايل
ان يقول بل هما داخلان في المعرب بالفعل لانهما معربان بحركات
مقدرة كالمقصور ونحوه قوله ولا كسر في الفعل ليلا يجتمع كسرتان
في نحو علم قوله علي لغة من جر بها احترز عن لغة من رفع
بها لانها حينئذ اسم لا حرف قوله ولا ضم في الفعل ليلا يجتمع
ضمتان في نحو شرف قوله في اخر المعرب قد يقال فيه دور ويجاب





بانه تعريف لفظي وتفسير المعرب بما لم يشبه الحرف وتصور هذا
المعنى لا يتوقف علي تصور الاعراب فليتامل قوله والمراد بالعامل
ما كان معه جهة اقتضاء لذلك الاثر اي من الفاعلية والمفعولية
والاضافة والظاهر ان هذه المعية معية الدليلية والمدلولية
لا معية الشرطية والمشروطية او غيرهما ز قوله او ادعي الواضع
عطف علي كان وهذا كالحروف الجارة فان الواضع لما راها ملازمة
للاسما وغير منزلة منها منزلة الجزء ورأي ان كل ما لازم شيئا اثر
فيه غالبا استحسن ان يجعلها موثرة في الاسماء اثر البي للفعل
وظاهر كلامه ان هذا من تتمة تعريف العامل وان العامل نوعان
فاو للتنويع ويحتمل ان يكون كلا منهما يغني عن الاخر ويكون
او للتخيير لا للتنويع ز قوله الي ذلك اي الاثر قوله وسنوضح هذا
في موضع اخر اي في باب حروف الجر قوله كالفاعلية التمثيل
يقتضي بقا شئ اخر كالابتدائية والخبرية والنيابة عن الفاعل
قوله كالمفعولية اشار بالكاف الي بقية المنصوبات كالحال
والتمييز قوله ومضى حصوبين العدة والفضلة فان المضاف
اليه قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا كما في المضاف اليه المصدر
وكما في كفي بالله شهيدا واحسن بزيد ومررت به ومر به
تنبيه بقي ان اسم لا عدة مع ان الذي له النصب وكذا خبر
كان واسم ان قوله وكان له ثلاثة انواع يتامل هذا التفريع
مع ان الحال لا يقتضي مساواة المحمول للمحمول عليه في عدد ما له الا
يكون التفريع باعتبار المناسبة لان مساواة المحمول للمحمول عليه
فيما ذكر مناسب فالمعنى فناسب ان يكون له ثلاثة قوله والافعال
لا تقبلها قد يرد نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ويجاب
بان الفعل هنا مؤول بالاسم قوله فالرفع بضمة الخ الموافق لمذهب
المصنف ان الاعراب لفظي ان يقال الرفع ضمة وكذا قياس الباقي

كان القامة هي الجسم فاجاب قال فكان الصواب ان يقول النحاة لا تخبر باسماء الزمان عن الاجسام انتهى والمراد بها عم من الظرف اصطلاحا كما يعلم من امثلة الشارح ومن الحاشية باسفل الهامش لكن هذا تقييد وتفصيل لقوله واخبروا بظرف وزيادة فايدة انتهى وينبغي ان يلحق بها المعاني المستترة كالالوان والطعوم **قوله** لقولهم اما في الدار فزيد الخ في بعض الحواشي وما احتجاج بعضهم المتاخرين بقولهم اما في الدار فزيد ٣ وان اما لا تفصل من الفا بفعل ولهذا وجبوا في واما ثمود فهديناهم فبين نصب تقدير الفعل بعد الفا فجوابه ان هذا الفعل لما لم يظهر لم يعتد به وقد سال ابو الفتح ابن جني الزعفراني من نحو فاذا زيد يضربه عمرو ايجوز نصبه فاجازه الزعفراني ونقل عن ابي علي وتبعه ابو الفتح لما ذكرنا قال الزعفراني لما لم يظهر ذكر الفعل لم يقيد به ولهذا اجاز الاخفش لزيد اضربته بادخال اللام على المفعول مع انها لا ابتدا ولكن هذا الفعل لا يظهر فلم يعتد به انتهى زاد غيره ولو سلم ان المحذوف اعم فيقدر الفعل بعد المبتدا اي اما في الدار فزيد استقر وكذا اذا الفجائية **قوله** الثاني وقوع الظرف الخ **تنبيه** اذا اخبر بظرف مكان متصرف عن اسم عين فان كان الظرف نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب او نحن قدام وانتم خلف جاز فيه الرفع والنصب او معرفة نحو زيد خلفك وداري خلف دارك فالنصب راجح والرفع مرجوح وهذا مذهب البصريين والكوفيين تفصيل يراجع والله اعلم ويبقى الكلام فيما لو اخبروا بالظرف المذكور عن اسم المعنى ولم يتعرض له المصنف في تسهيله فليحرر حكمه **قوله** واعلم ان اسم المكان يجوز اي غالبا لان الغالب انه يفيد وهذا وجه تقييد المصنف بالزمان فان لم يفد امتنع نحو القتال زمنا وزيد مكانا **قوله** عن اسم المعنى ثم ان كان المعنى واقعا في جميعها واكثره فان كان اسم الزمان معرفة جاز رفعه ونصبه اتفاقا فنحو صيامك يوم الخميس بالرفع والنصب والنصب





هو الاصل والغالب وان كان نكرة نحو ميعادك يوم او يومان غدوها شهر ورواحها شهر وحمله وفصاله ثلاثون شهرا فاوجب الكوفيون رفعه وجوز البصريون معه النصب والجر بفي وهو مختار المصنف وما احتج به الكوفيون من صون اللفظ عما يقتضيه التبعيض فيما يقصد به الاستغراق ممنوع ولهذا صح في الكيس ملوه من الدراهم وان كان المعنى واقعا في بعضه غير الاكثر نحو موعدكم يوم الزينة وميعادك يوم او يومان جاز الوجهان اي الرفع والنصب اتفاقا في المعرفة والنكرة والنصب اجود هذا ما ذكره المصنف ومن تبعه في المسئلة وسكت عن هذه الوجوه فيما اذا اخبر باسم الزمان عن اسم العين حيث جاز عنده نحو اكل عام نعم تحوونه ولا ينبغي التوقف في جواز الجر بعني بل ولا في جواز الرفع في مثل هذا المثال لان المبتدا في الحقيقة هو المضاف المحذوف وهو اسم معنى وقد يقال ينبغي ان الرفع في اسم المعنى انما هو على التاويل فالتقدير في صيامك يوم الخميس زمان صيامك يوم الخميس والا فيوم الخميس ليس نفس الصيام وبح فلا ينبغي امتناع رفع اسم الزمان حيث جاز الاخبار به عن العين لجريان التاويل فيه فليراجع وما تقرر ومن امثلة الشارح يعلم ان المراد باسم الزمان اعم من الظرف ففيه تقييد لقوله بظرف وزيادة فايدة **قوله** عن اسم المعنى نحو الخبر امامك وقوله اسم الزمان فانما يخبر به الخ نحو السفر غدا وقوله وقد يخبر به عن اسم العين نحو زيد خلفك **قوله** والورد في ايار بفتح الهمزة وتشديد المثناة التحتية شهر من اشهر الروم وهو غير منصرف للعلمية والعجمة **قوله** الليلة الهلال بخلاف القمر وبخلاف الشمس اليوم كذا قاله بعضهم ونظر فيه الدماميني ثم قال اذا قلت اليوم الجمعة جاز رفع اليوم ونصبه وكذلك نحو الجمعة مما يتضمن عملا كالسبت والعيد والاضحى

والنيروزفان في الجمعة معنى الاجتماع وفي السبت معنى الانقطاع
وفي العيد معنى العود وفي الفطر معنى الافطار وفي الاضحى معنى
التضحية وفي النيروز معنى الاجتماع وكذا قولك اليوم يومك لانه
على معنى شانك وامرك الذي تذكره واما الاحد وما بعده من الايام
اي الاحد والخميس وما بينهما فلا يجوز فيه الا الرفع لان ذلك لا يتضمن
علا والنصب انما هو على انه كاين فيها شيء ولا شيء كاين فيها بخلاف
ما تقدم واجاز الفراء وهشام النصب في ذلك ايضا بنا على الآن اي
على معنى ان الآن اعم من الاحد والاثنين فيجعل الاحد والاثنين
واقعا في الان كما تقول في هذا الوقت في هذا اليوم قال ابو حيان
ومقتضى قواعد البصريين في غير اسما الايام من اسما الشهور
ونحوها الرفع فقط نحو اول السنة المحرم والوقت الطيب المحرم
قوله نحن في شهر كذا في بعض الحواشي ما نصه سال طالب ايجوز
نحن شهر كذا بدون في فقلت امثلتهم بفي انتهى ثم اعاد ذلك
بزيادة فقال سال طالب ايجوز نحن شهر كذا او يوم كذا او عام
كذا بدون في ام تنصين في نقلت مقتضى ضابطهم ان يجوز ::
وظاهر امثلتهم انه لا يجوز لانهم مثلوا بعده امثلة التزموا فيها
ذكر في قوله وليقس ما لم يقل فان قلت لا حاجة لقوله وليقس ما لم
يقل مع كاف التمثيل في قوله كعند زيد عمرة الخ قلت الكاف اشارة
لما عدا هذه الامثلة من افراد الانواع المشار بتلك الامثلة
اليها وقوله وليقس الخ اشارة الى ما عدا تلك الانواع المشار
بالامثلة المذكورة اليها من الانواع الاخر التي تتحقق الافادة
معها كندرة الحكم في كوكب انقض وخرق العادة في بقرة تكلمت
والى التعميم في الانواع المشار بالامثلة المذكورة اليها مثلا فيه
اشارة ان الاستفهام لا يتقيد بهل والنفي لا يتقيد بما وهكذا
قوله الاصل في المبتدا اي الذي يكون محكوما عليه واما الوصف





الرافع المكتفى به فذلك لا ينفك عن كونه نكرة دماصيني قوله لانه يحتمل
ان مرجع الها قوله نكرة او قوله ان يكون وهو اقعد معنى مما
تبادر ان مرجعها قوله لانه محصل للفايدة او شان المحصل
ان يكون شاملا محيطا ز قوله الاصل عدمه اي مع عدم الداعي اليه
قوله اوجارا ومجرورا اي مختصا كما في التوضيح قوله نحو عند زيد
نمرة لا يخفى اشكاله لانه جعله مثالا لقوله وقد ينكران فيقتضي
تنكير عند في قوله عند زيد مع انه مضاف لمعرفة وحمله على مراده
ان الخبر النكرة في هذا المثال متعلق الظرف بعيد من تعبيره
بقوله والخبر ظرفا او جارا ومجرورا مقدما وعكن حمل زيد على
التكثير اي زيد من الزيود اي واحد من المسمين بزيد اي عند
شخص ما مسمى بزيد لكن يرده ح ان ذلك ممتنع كما قاله في
التوضيح ولا يجوز رجل في الدار ولا عند رجل مال انتهى قوله
او نفي نحو ما احد الخ في بعض الحواشي يحمل على النفي لو لا ::
اصطبار البيت وكلمة اقل رجل يقول ذاك الا زيد وحقيقة
عند ي ان المبتدا في الحقيقة رجل والجملة بعده خبره واقل
بمنزلة ما انتهى وتقدم كلام التسهيل في اقل وان اقل مبتدا
مضاف وجملة يقول صفة اغنت عن الخبر قوله فيوم علينا
الخ مسوغ الابتدا بالاربعة كونها في مقام التقسيم كما في قوعد
الناس رجلان رجل اكرمه ورجل اهينه قوله شربنا ويحتمل
مسوغ الابتدا به وقوعه بعد واو الحال قوله تمرة خير من
جرادة مسوغ الابتدا فيه بالنكرة العموم لانها في معنى كل تمرة
قوله شر اهر ذا ناب وشئ ما بك مسوغ الابتدا بالنكرة فيهما
الوصف اذ المعنى شر عظيم وشئ مهم في الحقيقة هذا ف
مما ذكره لا من غيره كما زعمه الاناة اراد بالوصف فيما الوصف
الملفوظ به ومعنى لا هر ذا ناب جعله مهرا اي مصوتا ز قوله

عاد هي بيان قيل ع ينبغي ان يخرج عن قوله عاد هي بيان نحو رجل
صالح حاضر فانه لم يعدم البيان وح فلا يحتاج لقول ابن
الحاجب متساويين انتهى ح فليتامل وجه الاعتراض قوله وكان
مسند الذي لام ابتدا هذا من لازم الصدر ايضا وانما ذكره
لدفع توهم ان المراد لازم الصدر بذاته لا بغيره قوله الاصل
تقديم المبتدا وتاخير الخبر قال ابن الحاجب في كافيته ومن ثم جاز
في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار انتهى وفي التسهيل ويجوز
في داره زيد اجماعا وكذا في داره قيام زيد وفي دارها عبد
هند عند الاخفش اي والبصريين كما بينه الشارح انتهى ووجه
الجواز ان المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد فاذا كان المضاف
مقدرا التقديم بوجه ما كان المضاف اليه مقدر التقديم معه
قوله كما هو متاخر طبعا التاخير الطبيعي ان يكون المتاخر
محتاجا الي التقديم وليس معلولا له قوله او نكرتين بان يتساويا
في مطلق التعريف والتنكير لا في عينهما كما نبه عليه ابو حيان
قوله المضمن بونبا نيا الخ وقيل لا تقديم ولا تاخير وانه جاء
على عكس التشبيه للمبالغة فلا شاهد فيه ح وقد يجاب بان احتمال
التشبيه المعكوس خلاف الاصل والظاهر فلا عبرة الاستشهاد
في امر ظني قوله ومثلها ان يكون الخبر فعلا بشرط كون المبتدا
مفردا الي اخره قال شيخ الاسلام اي بخلاف زيد قايم او قايم ابوه
كما صرح بالثاني بعد وقضية كلامه كالنظم جواز التقديم في نحو
ما زيد قايم والاوجه ما قاله بعضهم ان غير الفعل من المشتقات
المعتمد علي استفهام او نفي كالفعل فلا يجوز تقديمه في نحو
ازيد قايم وما زيد قايم بخلاف زيد قايم ونحوه مما لا عتماد فيه
كما علم لضعف الفاعلية في نحو قايم زيد انتهى واقول فيما ذكره
من الاوجه نظر ظاهر لانهم حيث جوزوا في نحو قايم زيد





وما قايم زيد ابتدائية زيد وفاعليته فهم غير مبالين بالقياس
احدهما بالاخر في هذه الجملة الاسمية وغاية ما يلزم من التقديم
فيما ذكره التباس المبتدا بالفاعل وقد تقرر عدم مبالاتهم به
فليتامل قوله والفعل مسند الي ضميره خرج نحو زيد اكرمته فانه
وان اسند الي ضمير لكنه ليس ضميره اي المبتدا وفي بعض الحواشي
ولا يمتنع التقديم في نحو زيد قايم وان كان قايم زيد يمكن فيه
عند الناظم ان يكون فاعلا لان ذلك احتمال مرجوح وينبغي ان
يمتنع التقديم في نحو ازيد قايم لقوة الاحتمال ولكن ذلك مخالف
لقوله كذا اذا اما الفعل كان الخبر او يشمله قوله في التسهيل ان لم
يوهم فاعلية المبتدا واقول فيه نظر ظاهر وكل علم من الحاشية
الاخرى فليتامل قوله فهذا النوع لا يجوز فيه تقديم الخبر استشكل
الدماميني المنع هنا بتجويزهم في ما قايم زيد فاعلية زيد
وابتدائية فقال اجازوا في ما قايم زيد اعراب زيد فاعلا او مبتدا
ومنعوا في مثل زيد قام تقديم الخبر لادائه الي الالتباس بين
الفاعل والمبتدا فما وجهه فان قيل الفرق بينهما ان الالتباس
في مثل زيد قام علي تقدير تجويز التقديم يترتب عليه محذور
وهو تفويت تقوي الحكم فمنعوه ولا كذلك في ما قايم زيد
فاجازوه قلنا وهذا ايضا يترتب عليه محذور فانك اذا قلت
ما زيد قايم كان مشبها لزيد قام في تقوي الحكم من جهة
تضمنه الضمير واذا قلت ما قايم زيد علي ان يكون زيد فاعلا
يقام فليس فيه تقوي الحكم ولا ما يشبهه ولم يحصل لذلك جواب
انتهى واقول اما اصل الاشكال فهو مذكور ويجاب عنه بان جواز
الوجهين ليس الا فيما كان كل منهما مخالف الاصل كما في قايم زيد
فان في جعل زيد فاعلا مخالفة لاصل وهو كون المبتدا مسندا اليه
لان المبتدا ح مسند اليه وفي جعله مبتدا مخالفة النظم

# نهاية المخطوطة